الأيام ALAYAM
الأربعاء ٤ ربيع الاول 1434 - العدد 8682
Wednesday 16th - January 2013 - No.8682
www.alayam.com

الغيهب رئيساً للعليا وتعيين قضاة بدرجة رئيس محكمة استئناف

العاهل السعودي يعيد تشكيل هيئة كبار العُلماء برئاسة آل الشيخ

الرياض – وكالات:

أصدر الديوان الملكي السعودي أمس عدداً من الأوامر الملكية لإعادة تشكيل هيئة العلماء المكونة من 20 عضواً وتعيينات أخرى في القضاء.

وقضت الأوامر بإعادة تشكيل هيئة كبار العُلماء برئاسة مفتي المملكة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ. وذكر نص المرسوم الملكي أنه "فيما عدا الرئيس، تكون مدة عضوية أعضاء الهيئة أربع سنوات". وقضت الأوامر الملكية أيضاً بتعيين الشيخ غيهب الغيهب رئيساً للمحكمة العليا بمرتبة وزير.

وذكر نص المرسوم الملكي "تنهي خدمة الشيخ / عبدالرحمن بن عبدالعزيز الكلية رئيس المحكمة العليا بناءً على طلبه ويُعين الشيخ/غيهب بن محمد بن عبدالله الغيهب رئيساً للمحكمة العليا بمرتبة وزير".

كما قضت الأوامر بتعيين بعض القضاة أعضاء في المحكمة العليا بدرجة رئيس محكمة استئناف، كما يُؤلف المجلس الأعلى للقضاء واختيار سلمان بن نشوان أميناً عاماً له.

وتضم الهيئة الجديدة خمسة وجوه جديدة.

يذكر أن الهيئة تأسست العام 1971 بأمر ملكي وتضم مختصين في الشريعة الإسلامية ممن تتوفر فيهم صفات العلماء السلفيين. وتتولى إبداء الرأي فيما يحيله إليها ولي الأمر كما تصدر توصيات في القضايا الدينية المتعلقة بتقرير أحكام عامة.

وتتبع الهيئة اللجنة الدائمة للبحوث والفتوى ومهمتها إعداد البحوث، وإصدار الفتاوى في الشؤون الفردية بالرد على أسئلة المستفتين في شؤون العقائد والعبادات والمعاملات الشخصية.

وجاء في الأمر الملكي:

يعاد تكوين هيئة كبار العلماء من سماحة مفتي عام المملكة العربية السعودية الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن محمد آل الشيخ رئيساً، وعضوية أصحاب الفضيلة التالية أسماؤهم:

1 – الشيخ صالح بن محمد اللحيدان.

2 – الشيخ الدكتور صالح بن فوزان الفوزان.

العاهل السعودي

3 – الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

4 – الشيخ صالح بن عبدالرحمن الحصين.

5 – الشيخ الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي.

6 – الشيخ عبدالله بن سليمان بن منيع.

7 – الشيخ الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد.

مفتي السعودية

8 – الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد المطلق.

9 – الشيخ الدكتور أحمد سير مباركي.

10– الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم بن عبدالعزيز العيسى.

11– الشيخ الدكتور عبدالوهاب بن إبراهيم أبو سليمان.

12– الشيخ عبدالله بن محمد بن سعد الخنين.

13– الشيخ الدكتور يعقوب بن عبدالوهاب بن يوسف الباحسين.

14– الشيخ عبدالرحمن بن عبدالعزيز الكليّة.

15 – الشيخ محمد بن حسن بن عبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ.

16 – الشيخ الدكتور علي بن عباس بن عثمان حكمي.

17– الشيخ الدكتور عبدالكريم بن عبدالله بن عبدالرحمن الخضير.

18– الشيخ الدكتور محمد بن محمد المختار محمد.

19– الشيخ الدكتور قيس بن محمد بن عبداللطيف آل الشيخ مبارك.

20– الشيخ الدكتور سعد بن تركي الخثلان.

كما نص الأمر الملكي على إعفاء عبدالله اليحيى من منصبه كأمين عام للمجلس الأعلى للقضاء، وتعيين سلمان بن نشوان أميناً عاماً بدرجة رئيس محكمة استئناف.

أدانته محكمة سعودية بتهمة تهريب حبوب محظورة إلى المملكة

الحكم بسجن الجيزاوي 5 سنوات و300 جلدة

جدة – ا ف ب:

فيما كان الادعاء العام قد طالب بعقوبة الاعدام بحقه، قضت محكمة سعودية أمس الثلاثاء على المحامي المصري احمد الجيزاوي الذي ادى توقيفه بتهمة تهريب حبوب محظورة الى ازمة دبلوماسية حادة بين البلدين، بالسجن خمس سنوات و300 جلدة. واعلن قاضي المحكمة الحكم بالسجن خمس سنوات و300 جلدة على احمد محمد ثروت السيد المعروف بالجيزاوي كما حكم على شريكه المصري بالسجن ست سنوات و400 جلدة في حين نال سعودي متهم في القضية السجن سنتين و100 جلدة. واضاف القاضي خلال قراءة الحيثيات ان «هذه الاحكام مخففة» نظرا لعدة امور بينها «حسن الاخلاق» و«عدم وجود سوابق» قضائية. وكان الادعاء العام طلب عقوبة الاعدام للمتهم خلال الجلسة الاولى من المحاكمة التي بدات في 18 يوليو الماضي.

واتهمت السلطات السعودية الجيزاوي بحيازة ادوية محظورة مؤكدة «ضبط 21380 حبة زاناكس بحوزته وهي من الحبوب المصنفة ضمن المخدرات والخاضعة لتنظيم التداول الطبي ويحظر استخدامها او توزيعها».

يشار الى ان هذه الاحكام قابلة للاستئناف ضمن مهلة شهر. وكانت منظمات حقوقية مصرية اعلنت القبض على الجيزاوي في مطار جدة فور وصوله مع زوجته لاداء مناسك العمرة في 17 ابريل الماضي. وقررت الرياض استدعاء سفيرها في مصر واغلاق السفارة وقنصليتيها في الاسكندرية والسويس في 28 ابريل، بسبب تظاهرات أمام السفارة السعودية. لكن الملك عبد الله بن عبد العزيز امر باعادة فتح السفارة بعد ان استقبل وفودا برلمانية وشعبية مصرية، ما ادى الى نزع فتيل الازمة بين البلدين.

أحمد الجيزاوي

اوباما يستقبل وزير الداخلية السعودي في البيت الابيض

الأمير محمد بن نايف

واشنطن – رويترز :

قال البيت الابيض ان الرئيس الامريكي باراك اوباما استقبل وزير الداخلية السعودي الجديد الأمير محمد بن نايف الاثنين وناقش معه قضايا امنية واقليمية.

ويحظى الامير محمد –الذي عين في نوفمبر الماضي بعد وفاة والده وزير الداخلية المخضرم الامير نايف بن عبد العزيز– باشادة من الحكومات الغربية عن دوره في حملة ضد تنظيم القاعدة منذ ان كان مساعدا لوزير الداخلية للشؤون الامنية. وقال البيت الابيض في بيان مقتضب بشان محادثات اوباما والامير محمد في المكتب البيضاوي انهما «أكدا العلاقة القوية بين الولايات المتحدة والعربية السعودية وناقشا القضايا الامنية والاقليمية ذات الاهتمام المشترك».

هل تشكل إيران خطراً على قارتي أمريكا؟

نشرت جريدة «ذى كرستيان ساينس مونتر» الأمريكية مقالاً بقلم سارا ميلر لانا عنوانه «هل وجود إيران في أمريكا يشكل تهديداً؟ البيت الأبيض يقول نعم».

تذكّر الكاتبة في مطلع مقالها أنه عندما صدّقت الحكومة الأمريكية على «قانون مجابهة إيران في الجزء الغربي من نصف الكرة الأرضية،» انتقدت الولايات المتحدة واعتبرت أنها لا تزال تعيش في الماضي».

تقول الكاتبة إن القانون كان الاستراتيجية الأكثر علانية التي يتبناها البيت الأبيض حتى الوقت الحاضر في مواجهة نفوذ إيران في الأمريكتين، وهو يعطي وزارة الخارجية الأمريكية 180 يوماً لوضع خطة «للتعامل مع وجود ونشاط إيران العدائي المتنامي». وسارعت إيران إلى انتقاد الولايات المتحدة، وقالت إن الولايات المتحدة «لا تزال تعيش في حقبة الحرب الباردة وتعتبر أمريكا اللاتينية كأنها فناؤها الخلفي».

وتنقل الكاتبة عن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، رامين مهمانبرست، قوله للجزيرة «إن القانون تدخل سافر في شؤون أمريكا اللاتينية».

وتقول الكاتبة لانا إن إيران معزولة بشكل متزايد بينما تمضي قدماً ببرنامجها النووي الذي «أثار الفزع في العالم بأسره». تقول إيران إن برنامجها النووي موجّه لأغراض مدنية، كتوليد الطاقة. إلا أن كثيراً من المراقبين الدوليين يعتقدون أن إيران تسعى لصنع سلاح نووي. وفي نفس الفترة، أثار نفوذ إيران المتنامي في أمريكا اللاتينية –لاسيما في فنزويلا وبوليفيا والأكوادور– شكوك الذين يقلقون أنه في أسوأ الأحوال قد يسعى حزب الله اللبناني ومؤيدوه في إيران إلى شن هجوم على الولايات المتحدة من جنوب حدودها. وطالب الكثيرون الولايات المتحدة أن تعطي أولوية لهذا التهديد الدولي الجديد.

لكن جاري سك –وهو خبير في الشؤون الإيرانية في جامعة كولومبيا في نيو يورك– يرى بعض أوجه التشابه مع خمسينات القرن الماضي، عندما كان سياسيون أمريكيون كثيرون يرون «شيوعياً تحت كل سرير». الآن

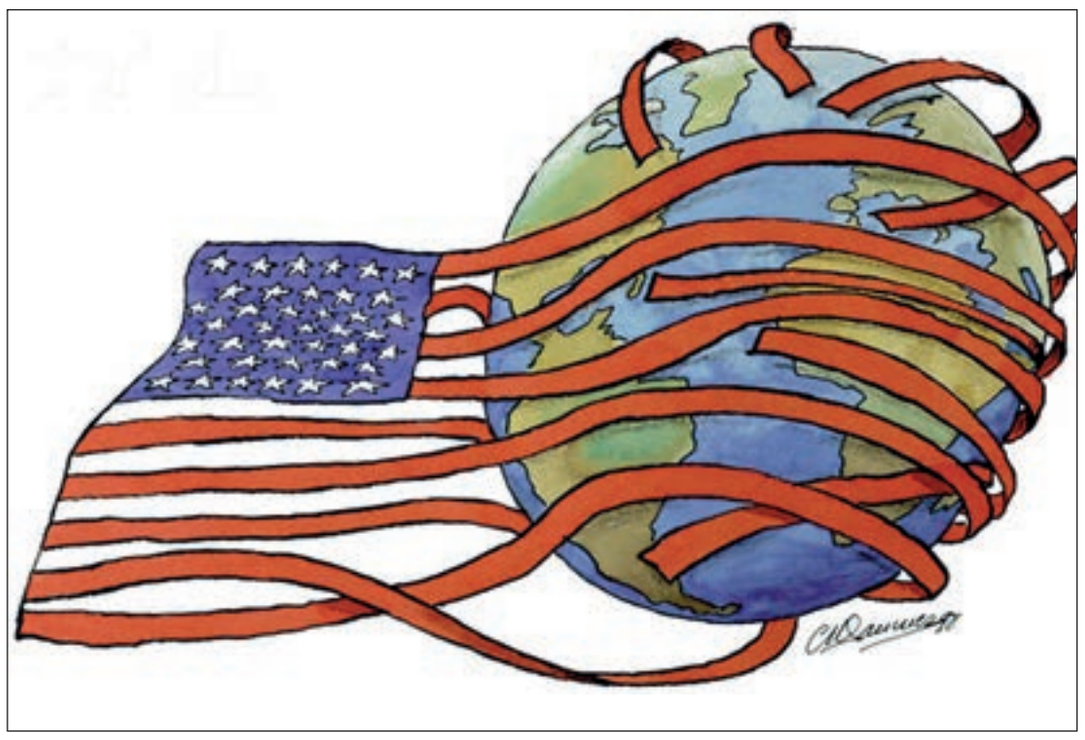

إنهم يرون إيرانياً تحت كل سرير».

ويضيف جاري سك أن التصديق على القانون لا يعني أن الولايات المتحدة قد صعّدت في رأيها في قدرات إيران في أمريكا اللاتينية، لكنه يعني –كما كان الحال خلال الحرب الباردة– أن التصويت «ضد الأمن» موقف لا يمكن الدفاع عنه، بمعنى أنه من الصعب جداً على أعضاء الكونجرس أن يصوّتوا ضد أي إجراء يهدف إلى تعزيز أمن الولايات المتحدة.

ويقول سك إنه لا يعتقد أن إدارة أوباما لا تنام الليل لأنها تقلق ما إذا كان الإيرانيون سيهاجمون من الجنوب، لكن كيف يمكن لعضو في الكونجرس أن يصوّت ضد «مزيد من اليقظة بخصوص جنوب الولايات المتحدة؟»

وتقول الكاتبة إن القانون الجديد يطالب الولايات المتحدة بوضع «استراتيجية حكومية شاملة لمجابهة وجود ونشاط إيران العدائي المتنامي في النصف الغربي من الكرة الأرضية بالعمل معاً مع حلفاء الولايات المتحدة وشركائها في المنطقة». وتضيف لانا أنه بالنسبة لأمريكا اللاتينية يشمل ذلك «خطة عمل لعدة وكالات» حكومية تطلب من الولايات المتحدة وشركائها في المنطقة وضع «خطة لمكافحة الإرهاب والراديكالية لعزل إيران».

إيران في الأمريكتين

تقول الكاتبة إن إيران وثقت علاقاتها مع زعماء بعض دول أمريكا اللاتينية في السنوات الأخيرة. لقد أنشأت إيران 17 مركزاً ثقافياً في المنطقة، وزادت عدد سفاراتها من 6 سفارات في 2005 إلى 11 سفارة اليوم. ولعل أكثر ما يقلق هو الصداقة المزدهرة بين الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد والرئيس الفنزويلي هوجو شافيز. لقد قاد شافيز مجموعة من الزعماء المناوئين للولايات المتحدة والذين أيضاً عززوا علاقاتهم مع إيران.

وتضيف الكاتبة أن الكثيرين يعتبرون تلك العلاقات مجرد جهد دبلوماسي لكسب الأصدقاء في وقت تحتاج فيه إيران إلى شرعية. ويقولون إن الاعتقاد بوجود أي أمر أكثر شراً وخبثاً من ذلك غير واقعي، لأن إيران لا تملك القوة العسكرية ولا الناتج المحلي الإجمالي لتشكل تهديداً حقيقياً للولايات المتحدة.

وتقول الكاتبة إن معظم وعود إيران في أمريكا اللاتينية كانت وعوداً فقط من المصانع إلى صفقات البنية التحتية، جميعها لم تكن إلا مجرّد تعهدات على ورق.

وتذكر الكاتبة أنه عندما تبيّن في أكتوبر 2011 أن عميلين على صلة بإيران حاولا استئجار مهرب مخدرات مكسيكي كي يغتال السفير السعودي إلى الولايات المتحدة، صرّحت وزيرة الخارجية هيلاري كلنتون لوكالة الأسوشيتد برس أن المؤامرة «تولد إمكانية حدوث رد فعل دولي يزيد من عزلة إيران، مما سيثير أسئلة حول ماذا تنوي أن تفعل، وليس فقط في الولايات المتحدة والمكسيك».

وتنقل الكاتبة عن ستيفن جونسون –مدير برنامج الأمريكتين في «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية» في واشنطن– أن القانون الجديد «رد فعل لمخاوف مشروعة». ويضيف جونسون أن القانون يعتبر دعوة لدراسة هذه المسألة وتطوير خطة للتعامل مع أية تهديدات، وهو رد على نشاط إيران المتصاعد في هذا النصف من الكرة الأرضية منذ أواسط تسعينات القرن الماضي.

كما تنقل الكاتبة عن دانيال برومبرج، وهو أخصائي في الشئون الإيرانية في «معهد الولايات المتحدة للسلام،» قوله إن القانون يمثل الجهود الأولى «لتشجيع استراتيجية أكثر علنية وأكثر وضوحاً وإفصاحاً لمواجهة إيران». ويضيف برومبرج أن الولايات المتحدة تخاطر باستثارة ردّ فعل معاد من قادة مثل شافيز الذين سيعتبرون أن القانون «مثال آخر لمحاولة الولايات المتحدة أن تملي دبلوماسية المنطقة،» لكن الولايات المتحدة لا تعط أهمية كبيرة لرد فعل كهذا.

بينما يقول جاري سك إن عام 2013 يختلف كثيراً عن خمسينات وستينات القرن الماضي. ويضيف: «إذا عاش شافيز قد يلجأ فعلاً إلى استخدام القانون كذخيرة ضد الجار الكبير في الشمال. وظنّي هو أن أمريكا اللاتينية ستعتبر القانون الجديد أمراً ثانوياً ليس ذو أهمية».